

بسم الله الرحمن الرحيم

# الأصل العام في الأحداث التاريخية

وتطبيقاته في النقد الحديثي

بقلم

أ.د. إبراهيم بن عبدالله اللاحم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد.

فالبحث التاريخي -والبحث الحديثي جزء منه- يركز على أصل كبير جدا، وهو أن كل حدث يروى فهو مسبوق بالعدم، وعليه فيلزم ثبوت النقل للحكم بوقوع ذلك الحدث.

وترتب على هذا الأصل أن كل ما يمر بالدارس وهو يريد إثبات أو نفي وقوع حدث ما من أمور وأحوال تبقينا على الحال الأولى وهي عدم وقوع الحدث يجب عليه الأخذ بها، وكل من يضع عقبة في طريق ثبوت الحدث فالقول قوله.

وعضد هذا الأصل التاريخي الكبير فيما يتصل بالسنة النبوية أصول أخرى شرعية، منها ما يعرف بالبراءة الأصلية، وهي أن الأصل خلو الذمة من التكليف الشرعي حتى يثبت هذا التكليف.

ومنها أن الاتجاه العام للتشريع الإسلامي هو اللطف بالعباد، وتخفيف التكليف عنهم، كما في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم﴾، وقوله ﷺ: {إن أعظم الناس جرما من سأل عن شيء لم يحرم، فحرم من أجل مسألته}، وقوله ﷺ: {ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه}.

وساعد على تأكيد هذا الأصل أيضا حال الرواية، فالمروي عنه ﷺ كثير جدا، لا يناسب واقع حاله ﷺ، مع كثرة الأقوال المنقولة عن غيره من أصحابه ومن بعدهم، فاختلط هذا بالمروي عنه، خاصة أن الرواة في الزمن الأول يسوقون الموقوف مع المرفوع كثيرا، مع كثرة الإرسال عند الرواة في ذلك الزمن، فكان شعبة يقول: "لو أتيت محدثاً عنده خمسة أحاديث أصبت ثلاثة لم يسمعها".

وفي أقوال أئمة النقد وتطبيقاتهم نرى ملامح الأخذ بهذا الأصل ظاهرة جدا، وفي هذه الورقة أذكر بعض القضايا التي تنطلق من هذا الأصل وتؤكدده، والغرض من كل هذا تفسير هذه القضايا إذا مرت بالمتخصص، وإدراجها في ذهنه تحت أصولها العامة والخاصة، وأيضا يترسخ في ذهنه متطلبات من يقوم بالنقد، ويتأمل في حاله أين هو من اعتبارها أو مخالفتها.

## ١- تحكيم العادة وليس التجويز العقلي.

أهم ما يتميز به منهج النقد الحديثي هو الاحتكام للعادات السائدة في كل زمان، وذلك فيما يتعلق بالرواية والنقل، والبعد عن منهج التجويز العقلي، فالتجويز العقلي لا حدود له، ويمكن مقابله بنقيضه، وإدراك هذا أمر في غاية الأهمية، لكي نستوعب ما يقولون ولا نستبعده.

وتطبيق هذا يمر بالباحث في قضايا كثيرة، منها رواية الحديث الواحد عن شيخين أو أكثر، فالنقاد يعدون هذا إذا وقع في الزمن الأول للرواية - في عصر الصحابة والتابعين وتابعيهم - اختلافا على الشيخ من تلامذته أو من دونهم، لا بد من دراسته والنظر فيه، ولا يقولون ابتداء: له فيه شيخان، أو يحمل على أنه سمعه منهما، ونحو ذلك، وعكسه في الزمن الثاني للرواية - أي في منتصف القرن الثاني تقريبا -، وهو الزمن الذي اتسعت فيه الرواية، وانتشرت الرحلة في طلب الحديث انتشارا واسعا، فقل محدث إلا وله رحلة، فلا يستغرب أن يروي الحديث محمد بن جعفر، عن شعبة، ويرويه عن سعيد بن أبي عروبة، ويرويه عن غيرهما، ومثله وكيع بن الجراح، وعبد الرزاق، ومن في طبقتهم، فلا يعد هذا اختلافا ينظر فيه، إلا في حالات معينة محدودة جدا.

من ذلك أيضا تعدد القصة أو اتحادها، فالاتباع العام عندهم جعل القصة واحدة وإن اختلفت سياقاتها، إذ عادة الرواة في الزمن الأول قبل انتشار التدوين وظهور قوانين الرواية،

أنهم يروون الحديث بالمعنى، والقصة الواحدة تارة يبدأ بها الراوي من أولها يسوقها تامة، وتارة يختصرها فيرويها بالمعنى، وتارة يذكر بعض الأشخاص الواردين في القصة، وتارة أخرى يذكر غيرهم، إذ الرواية في ذلك العصر تأتي في مناسباتها، ولهذا يقل عند النقاد حمل القصة على التعدد، أو أن الآية نزلت في قصص متعددة.

ومثل ما تقدم إثبات السماع، ففي الزمن الأول كان السماع عفويا فطريا تحكمه الحاجة ومناسباتها، فقد يكون الشخص مع آخر في بلد واحد، وأدرك من عمره قدرا للسماع ربما كان كثيرا، ومع هذا لم يسمع منه، ولا يستبعدون هذا، والأمر أكثر ظهورا إذا اختلفت البلدان، فلا يكثرون من فرض الاحتمالات لمكان لقيه.

## ٢- التوقف معناه الرد والتضعيف.

تكرر في قضايا كثيرة من قضايا النقد وخاصة في كتب علوم الحديث أن الناظر في القضية يتوقف فيها، مثل التوقف في الحديث الذي يتفرد به الثقة، وعدم ثبوت سماع راو من آخر مع إمكانية سماعه منه، وتوقف الناظر في الحديث عن الترجيح إذا اختلف الرواة عن شيخهم في حديث معين، وما شابه ذلك، والحكم في مثل هذا أن التوقف دائما يرجع إلى الرد والحكم بعدم ثبوت الشيء الذي يتوقف فيه، فالبحث التاريخي لا مجال فيه للتوقف، فإما أن يثبت أو لا يثبت، فإذا لم يتمكن الباحث من إثباته فمعناه أنه يحكم رغما عنه أنه غير ثابت.

فلو افترضنا أن الباحث وصل إلى نتيجة عدم وجود أدلة تثبت سماع الراوي من شيخه الذي في الإسناد، ولم يقف على أدلة تدفعه إلى القول بعدم ثبوته، فسواء عبر بالتوقف كما يذكره بعض الأئمة، أو صرح بعدم الثبوت، فالأمر سيان، فالجميع حكم بأنه لم يسمع منه.

### ٣- التردد بين حكم أعلى وحكم أدنى.

وهذا يشبه الذي قبله، فإذا تردد الباحث في بعض القضايا بين وصف أعلى ووصف أدنى، فالحكم للأدنى دائما.

ولهذا أمثلة كثيرة، من ذلك أن يتردد نظره في أحد رواة الإسناد هل هو فلان الثقة، أو فلان الضعيف، يلزمه تفسيره بالضعيف، ويبنى الباحث حكمه على هذا الأساس، قال الخطيب: "مثال ما ذكرناه أن إسماعيل بن أبان الغنوي -شيخ كان بالكوفة- غير ثقة، وإسماعيل بن أبان الوراق - كان بها أيضا- ثابت العدالة، وعصرهما متقارب...، وكان يعقوب بن شيبه بن الصلت قد كتب عنهما جميعا، فلو ورد حديث ليعقوب، عن إسماعيل بن أبان، لم يبين في الرواية أي الرجلين هو، ولا عرف السامع ما تميز ذلك من جهة العلم بشيوخهما، والاستدلال بروايتهما - وجب التوقف فيه، وترك العمل به، لأنه لا يؤمن أن يكون رواية الغنوي الذي ثبت جرحه...".

ومن ذلك سماع الراوي من شيخ له مختلط قبل الاختلاط وبعده ولم يتميز، يحمل كله على أنه سمع منه بعد الاختلاط، أو كان هذا بسبب تردد الناظر في سماع الراوي هل هو قبل الاختلاط أو بعده، فإذا لم يتبين له ترجيح جعل سماعه بعد الاختلاط.

ومن دقيق هذا المعنى أن يحكم الناظر في الاختلاف بأنه من المدار، وأنه يضطرب فيه، وكان في الاختلاف أعلى وأدنى، كوصل وإرسال، أو رفع ووقف، لا يصح أن يأخذ بالأدنى هنا، لأنه لما حكم باضطراب المدار حضر احتمال آخر أن يكون عند المدار على وجه أدنى منه أيضا.

وهذا تفسير ما يرد في كلام أئمة النقد من تضعيف الحديث بالاضطراب حتى وإن كان التردد في وجهي الاختلاف بين ثقة وثقة، لأن المدار لما اضطرب أمكن أن يكون عنده على وجه ثالث، إذ هو لم يتقن هذا الحديث.

#### ٤ - سهولة إسناد الرواية ووعورتها.

لما كان الأصل في المروي أنه لم يقع فإن أي عقبة توضع في طريق ثبوته تكون مرجحا لرواية من وضعها، في مقابل من سهل طريق الرواية، وهذا أصل عظيم من أصول الترجيح بين الرواة إذا اختلفوا على شيخ لهم، وللقاد في تأصيله والتأكيد عليه كلمات كثيرة، وكذلك تطبيقاته كثيرة جدا عندهم.

فمن ذلك ترك الجادة للراوي، وذكر قصة في الحديث، وزيادة راو في الإسناد، والتفصيل في الرواية، بجعل بعض الحديث مرفوعا وبعضه موقوف، أو بعضه موصولا وبعضه مرسلا، أو بعضه عن صحابي وبعضه عن صحابي آخر، أو النص على صاحب اللفظ المدرج، أو التفصيل في روايتين حملت إحداها على الأخرى في بعض الروايات، إلى غير ذلك من صور لا تنتهي، فمن فعل هذا فروايتهم مقدمة على رواية مخالفه.

#### ٥ - الزيادة في الحديث والنقص منه.

في كلام النقاد وتطبيقاتهم نجد الفرق شاسعا بين زيادة الراوي في الحديث وبين النقص منه، فالزيادة في الحديث يشددون فيها، على حين أنهم يتساهلون في النقص، بل ربما تعمدوا فعله لأسباب دعتهم لهذا.

فمن ذلك قول مجاهد: "انقص من الحديث ما شئت، ولا تزد فيه"، ومعناه التحذير من وقوع الراوي خطأ في الزيادة، وأن الوقوع في النقص لا أثر له.

ونرى كثيرا في نقد الراوي أنه يزيد في الأحاديث إما في الإسناد أو المتن، كأن يقول الإمام: في حديثه زيادة على حديث الناس، أو يقول: يسند ما يرسله غيره، ولا نجد هذا في النقص، بل يثنون على من يقع منه النقص، كما في قول ابن المديني في عفان بن مسلم: "كان إذا شك في حرف من الحديث تركه"، وقول الذهبي في يحيى بن يحيى التميمي: "كان

إذا شك في حرف أو تردد ترك الحديث كله ولم يروه"، والمقصود بالحرف هنا الكلمة أو الجملة.

وكذلك من يتعمد إرسال الحديث أو وقفه يصفون فعله هذا بأنه يفعله ورعا، ولا يعيبونه بهذا.

والراوي إذا خالف غيره فأرسل الحديث مثلا والراجح قول من وصله فإنهم لا يصفون من وقع منه الإرسال بأنه أخطأ، وإنما يعبرون عنه بأنه قصر بفعله هذا، فالتقصير إذن النقص من الإسناد في مقابل من زاد فيه والصواب مع من زاد، حتى أنهم ربما وصفوا الإسنادين جميعا بأتهما صحيحان.

ويمكننا بما تقدم أن نفهم صنيع الرواة وخاصة من ألف منهم على الأبواب، كمالك، والبخاري، بإسقاطهم من متن الحديث ما يروونه مشكلا، وإن كان موجودا عندهم في الرواية، كإسقاط البخاري من روايته عن شيخه قتيبة بن سعيد في حديث الأعرابي الذي سأل عن شرائع الإسلام جملة: "وأبيه" من قوله: "أفلاح وأبيه إن صدق".

ولو تضمن النقص زيادة في المعنى منعه كذلك إذا كان النقص لا يستدل عليه، كما في التدليس بإسقاط الضعيف، قال الدارمي: "سمعت يحيى وسئل عن الرجل يلقي الرجل الضعيف من بين ثقتين، يوصل الحديث ثقة عن ثقة، ويقول: أنقص من الحديث وأصل ثقة عن ثقة، يحسن الحديث بذلك، فقال: لا يفعل، لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء، فإذا هو قد حسنه وثبته، ولكن يحدث به كما روي".

## ٦- الغرض الأهم للبحث عن الطرق الأخرى للحديث.

يلخص هذا الغرض قول عبد الرحمن بن مهدي: "لأن أعرف علة حديث هو عندي، أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي"، وفي رواية: "لأن أعرف علة حديث، أحب إلي من أن أستفيد عشرة أحاديث".

وقد جاء عن جماعة منهم قوله: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه، أو ما عرفنا علته، أو ما وقعنا على الصواب، وبعضهم ذكر ستين وجها، وبعضهم ذكر مئة، أو: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين لك خطؤه.

فالنقاد لهم غرض من جمع الطرق خاص بهم، تميزوا به عن من ليس له سوى مجرد الرواية، وهذا الغرض هو الذي نوه به عبد الرحمن بن مهدي، وهو الوقوف على علل الحديث الذي كان عنده في السابق ظاهره السلامة، لسلامة إسناده في الظاهر.

وقصة سماع يحيى بن معين لحديث حماد بن سلمة من ثمانية عشر راويا من أصحاب حماد، والسبب الذي لأجله فعل ذلك يحيى، مشهورة جدا، وأنه فعل ذلك للكشف عن الخطأ في أحاديث حماد منه هو أو من بعض أصحابه، وهناك قصة أخرى شبيهة بها ليحيى أيضا، قال الدوري: "سمعت يحيى بن معين يقول: لما فارقت عبد الرزاق أتيت هشام بن يوسف، وكان على قضائها، وكان رجلا له نبل يلبس الثياب، فقال: من أنت؟ قلت: أنا يحيى بن معين، قال: سمعت أنك أتيت أخانا عبد الرزاق فما تصنع بعد ذلك؟ قلت: الحديث يكتب عن جماعة، فقال: سمعنا وسمعنا عبد الرزاق قريب من السواء، فأردته على الحديث فأبى، وكان يصلي بهم في المسجد الصلوات كلها، فجئت إلى مسجده فقعدت فيه، فكنت فيه ثلاثين يوما، لا أسأله شيئا، إلا أنه إذا دخل وخرج سلمت عليه، فلما كان بعد ثلاثين يوما بعث إلي، فقال لي: يا هذا إنما منعتك لأنظر أنت من أصحاب الحديث، أو لست من أصحاب الحديث؟ قال يحيى فقلت: والله -أصلحك الله- هذا موضعي إلى قابل، أو

تحدثني، أولاً يبقى معي شئ أتبلغ به، فقال: يا جارية هاتي الزبل، فكانت تخرجها إلي فأقعد في المسجد، فأكتب منها حاجتي ثم يقرأ".

ومراد هشام بن يوسف بأصحاب الحديث أي نقاده، الذين يقدرّون رواية الحديث من طرق مختلفة، وهو مصطلح يستخدم بهذا المعنى ويدل عليه السياق.

وقول ابن معين لهشام بن يوسف: الحديث يكتب عن جماعة، يعني أنه لا يكفي كتابة الحديث عن واحد، حتى يكتب عن أقرانه أيضاً، لينظر في اتفاهم واختلافهم، ولكنه لم يصرح لهشام بهذا حتى لا يصر على عدم تحديثه، وقد استخدم يحيى بن معين سماعه من عبد الرزاق وسماعه من هشام بن يوسف، فكان كثير المقارنة بينهما بصفة عامة، وفي شيوخ معينين بصفة خاصة.

#### ٧- الاستعداد النفسي للوقوع في الخطأ.

ضحامة المرويات بالنظر لمرفوعها وموقوفها وتشعب طرقها في الزمن الأخير من عصر الرواية وكون الخطأ وارداً في حق البشر، كل هذا أوجب على النقاد التأكيد على احتمالية وقوع الخطأ من الراوي - والنقاد جزء من الرواة -، فتتبعتهما كلمتهما على أنه لا يسلم من الخطأ أحد، وأن من يدعي أنه لا يخطئ فهو كذاب.

وتكون لديهم ما يمكن أن نسميه (عرف التسليم بوقوع الخطأ)، وانبنى عليه وجود قوانين للرواية، من أجل إحكامها وتقليل الأخطاء فيها، مثل الرحلة في طلب الحديث لتقليل الوسائط، فكلما زادت الوسائط زاد احتمال وقوع الخطأ، ووجب معارضة ما يكتب عن الشيخ، ومراجعة المحفوظ وكثرة مذاكرته، ووجب صيانة الكتب وحفظها، والتأكيد على التحديث من الكتاب، ووجب تنبيه المخطئ إذا ظهر خطؤه، وعدم الإصرار من الراوي على الخطأ بعد تبليغه بوجوده وإلا سقطت روايته، إلى غير ذلك.

## ٨- مرحلة الجمع ومرحلة النقد.

هبت الأمة الإسلامية جمعاء لتبليغ دين الله تعالى كتابا وسنة، جيلا بعد جيل، وقد تميز كتاب الله تعالى بنقله نقلا جماعيا، لم يحتج معه للأسانيد، وأما السنة النبوية فمنها ما هو كذلك تناقلته الأمة عملا به وتطبيقا، مع نقله رواية بالأسانيد، ومن السنة ما كان نقله من طريق الرواية والنقل، وهذا هو الذي احتاج مع جهود النقل والرواية إلى النقد والتمحيص.

وعلى مدى قرنين من الزمن سارت الرواية مع النقد جنبا إلى جنب، ففتش الرواة عن الأحاديث في كل مكان بلغه هذا الدين، في شرق الأرض وغربها، وغدت الرحلة في طلب الحديث عرفا متقررا عندهم، لا يتخلف عنه إلا الراوي بعد الراوي، ولم ينتصف القرن الثاني إلا وقد دون كل شيء، واشتهرت الأحاديث، وصار من يأتي بشيء جديد ليس عند غيره يكون موضع استنكار واستغراب، كما قال الذهبي متحدثا عن طبقة شيوخ الأئمة - وهم الذين عاشوا في النصف الثاني من القرن الثاني وأدركوا شيئا من الثالث -، وطبقة شيوخهم: "وقد يسمي جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثل هشيم، وحفص بن غياث: منكر، فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكاره على ما انفرد به، مثل عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التبوذكي، وقالوا: هذا منكر".

وقال أيضا في حديثه عن طبقة أتباع التابعين: "ويندر تفردهم، فتجد الإمام منهم عنده مئتا ألف حديث، لا يكاد ينفرد بحديثين، ثلاثة، ومن كان بعدهم: فأين ما ينفرد به؟ ما علمته، وقد يوجد".

وصاحب هذا حركة فقهية كبيرة -والفقه هنا بمعناه العام-، فاحتاجوا لكل نص عنه

ﷺ، وعن صحابته وتابعيهم، ليستدلوا به.

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأنه لا جديد بعد انتهاء عصر التدوين، أما من جهة المتون فلا جدال، وكذلك من جهة ظهور أسانيد جديدة لمتون موجودة مشتهرة، خاصة إسناد جديد إلى الصحابي.

ذكر ابن حجر في «إتحاف المهرة» في ترجمة (عبدالله بن شداد - عن عائشة)، قال: «حديث ظاهره الصحة، له علة، ذكرته للمعرفة: قال الآجري: قيل لأبي داود: سفيان - هو الثوري - عن عبد الملك بن عمير، عن عبدالله بن شداد، عن عائشة، عن النبي ﷺ: «لا نكاح إلا بولي»، فقال: هذا باطل، ما كان حديث قط بهذا الإسناد، ولا يكون، فقيل له: حدث بهذا عبد الرزاق، قال: ولو حدث بهذا عبد الرزاق أهل صنعاء لعلمنا أنه باطل، ولو كان هذا عند سفيان لما احتاجوا إلى هذه المراسيل».

والغرض من تقرير ما تقدم أن كل حديث يأتي بعد عصر التدوين، ولا يوجد إلا في الكتب المتأخرة، مثل كتب الطبراني، والدارقطني، وأبي نعيم الأصبهاني، والخطيب البغدادي، والبيهقي، فلا نحتاج إلى النظر في إسناده، هو خطأ بلا شك، وكذلك الأسانيد الجديدة لأحاديث مشهورة جرى تداولها في عصر التدوين بأسانيد معينة، ويتأكد هذا إذا كان ظاهر إسناده الصحة، أو مما يقال فيه إنه على شرط الشيخين أو أحدهما، ولو ذهبت أسوق كلام الأئمة حول هذه القضية لطال المقام.

ولهذه القضية تشعبات تحتاج بحثاً ونظراً، لإبراز خطورة الاعتماد على مثل هذه الكتب في إثبات الأحاديث، وأيضا إبراز أوجه الاستفادة مما يوجد في هذه الكتب من أسانيد.

## ٩ - شخصية الناقد.

شخصية الناقد وما يجب أن يتصف به من صفات ليتأهل للنقد يمكن النظر إليها على أنها قسيمة للقواعد التي يطبقها الناقد من حيث الأهمية، وتقرير هذا ظاهر، فإن القواعد مهما أحكمت هي بحاجة إلى من يحسن تطبيقها وإلا صارت عديمة الجدوى، بل يتحول

تطبيقها إلى معضلة، قال عمرو بن قيس: "ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينتقد الدراهم، فإن الدراهم فيها الزائف والبهرج، وكذلك الحديث".

ولما كان الأمر يتعلق بالبحث في السنة النبوية من جهة الثبوت وعدمه، وما للسنة النبوية من الأهمية إذا ثبتت، وبالنظر للكم الهائل من المرويات، فإن ما يمكن أن نطلق عليه (مواصفات الناقد) الذي احتاجه وضع الرواية في زمنها بلغت الغاية في الجودة والإحكام، صيانة لحديث رسول الله ﷺ أن يدخل فيه ما ليس منه.

ومن المعلوم أنه لم تكن هناك جهات معينة تتولى اختيار الناقد، ولا وضعت بنود من قبل أناس مجتمعين، بل جاءت صفات الناقد عفوية فطرية، وهذا ما أكسبها قوة وصلابة، يدل على هذا قلة عدد من مارس النقد بالنظر لعدد الرواة، ثم قلة من أجاد النقد وأحكمه بالنظر لعدد من مارس النقد.

مثال ذلك أن الإمام أحمد أخذ عن عدد كبير جدا من الرواة، يبلغون المئات، وأما النقد من شيوخه فيعدون على أصابع اليد، وهو يؤكد على هذا، قال عبد الله بن أحمد: "قلت لأبي: من رأيت في هذا الشأن - أعني الحديث -؟ قال: ما رأيت مثل يحيى بن سعيد، قلت: فهشيم؟ قال: هشيم شيخ، ما رأيت مثل يحيى، وكان أبي يعظم أمره جدا في الحديث والعلم، قلت له: كان فقيها؟ قال: صالح الفقه، قلت: فعبد الرحمن؟ قال: لم نر مثل يحيى - يعني في كل أحواله -".

وتلامذة يحيى القطان كثيرون، لكن من تخرج به في النقد عددهم قليل، منهم أحمد، وابن المديني، وابن معين، وعمرو بن علي الفلاس، ومن تلامذته الرواة المشهورين بالرواية فقط محمد بن بشار بن دار، وأبو موسى محمد بن المثنى العنزي، قال أبو إسحاق إبراهيم بن أورمة الأصبهاني الحافظ: "حدث عمرو بن علي بحديث عن يحيى القطان، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري، فبلغ أبا حفص أن بندارًا قال: ما نعرف هذا من حديث يحيى، قال:

فقال أبو حفص: وبلغ بندار إلى أن يعرف ولا يعرف، وينكر ولا ينكر؟! قال أبو إسحاق إبراهيم الأصبهاني: وصدق أبو حفص، بندار رجل صاحب كتاب، فأما أن يكون بندار يأخذ على أبي حفص فلا".

وقد شكى أبو حاتم من قلة من يتقن النقد حق إتقانه، قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم قل من يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا، وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث فيلإ أن ألتقي معك لا أجد من يشفييني منه، قال أبي: وكذلك كان أمري".

وقد ذكر يحيى القطان الصفات التي يلزم وجودها في صاحب الحديث، فقال: "ينبغي في صاحب الحديث خصال: يكون ثبت الأخذ، ويفهم ما يقال له، ويبصر الرجال، ثم يتعاهد ذاك".

ويمكن تلخيص صفات الناقد في ثلاث صفات إجمالية، يتفرع عنها غيرها:

**الأولى:** الحفظ الواسع للطرق والروايات، وهذا عن النقاد الكبار أشهر من أن يذكر، فما تأهل أحدهم للنقد إلا بعد أن سمع من الروايات شيئاً كثيراً، ورحل في طلب الحديث، فكان لديه من حصيلة الطرق ما يمكن معه الحكم على الحديث عند السؤال عنه، لا يحتاج إلى بحث ومراجعة.

وهذا إنما حصلوه بالجهد والوقت الذي بذلوه، قال علي بن المديني: "أخذ عبد الرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة - لا أسميه - حديثاً، قال: فغضب له جماعة، قال: فأتوه فقالوا: يا أبا سعيد من أين قلت هذا في صاحبنا؟ قال: فغضب عبد الرحمن بن مهدي

وقال: أرايت لو أن رجلا أتى بدينار إلى صيرفي فقال: انتقد لي هذا، فقال: هو بهرج، يقول له: من أين قلت لي إنه بهرج؟ الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم".

**الثانية: ملازمة هذا العلم وعدم الانقطاع.**

كل علم يحتاج إلى شدة ملازمة وعدم انقطاع، وإلا صار صاحبه بعد مرور الوقت أميا فيه، ويتأكد هذا في نقد المرويات، فهو بحاجة إلى استدكار ومراجعة وكثرة تطبيق، فهو يعتمد أساسا على حفظ الطرق وصفة الروايات، كما يعتمد على تذكر قواعده وكيفية تطبيقها، ولهذا يقول عبد الرحمن بن مهدي: "إنما مثل صاحب الحديث بمنزلة السمسار إذا غاب عن السوق خمسة أيام تغير بصره".

ولهذا السبب يوصون صاحبه بكثرة المذاكرة فيه، فإن لم يجد من يذاكره أكثر من القراءة في كتبه، قال ابن رجب: "ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة، وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكر به، فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد، وابن المديني، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهته نفسه فيه وصارت له فيه قوة نفس وملكة، صلح له أن يتكلم فيه".

**الثالثة: اليقظة وشدة الانتباه.**

والمقصود بذلك أن يكون الناقد متيقظا لما يقع من الرواة من أخطاء، لا يسلم بكل ما يمر به، ولهذا ينهون عن حسن الظن في الحديث، كما في قول عبد الرحمن بن مهدي: "خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم والحديث"، ومعناه أن القاضي لا يتساهل مع الناس في دعاويهم وشهاداتهم، وأن يغلب جانب الشك فيما يصل إليه منهم، وكذلك الراوي للحديث والناظر فيه، لا ينبغي له أن يصدق كل أحد، وأن يتحقق من الرواية وصحة السماع، وأن يدرك قوانين الرواية وأحكامها، وأن لا يكون منهجه إن تصدى للنقد كثرة التجويز العقلي في الروايات تجنبنا لتخطئة الثقات.

والذي حذر منه ابن مهدي قد وقع فيه بعض الرواة فضعفوا بسبب ذلك، ووقع فيه أيضا -وهو موضع الشاهد هنا- بعض النقاد والمتكلمين على الأحاديث، فوصفوا بالتسامح والتساهل، كما في قول أبي حاتم في ناقد أثبت سماع راو من راو فوجه، فوصفه أبو حاتم بأن بابه السلامة، يعني لا يتعمق في النقد، وقال في آخر موضحا منزلته في علم العلل: كان يحفظ أشياء عن المحدثين يؤديها، ليست معرفته للحديث غريزة، ويقول ابن حجر في وصف أحد الأئمة المكثرين من التخريج والحكم على الحديث: "ليس له ذوق أهل الفن"، يعني أن ملكة النقد عنده ظاهرية، يمرر أشياء لا تمرر.

وبعد هذا فلتأمل حال النقد حين كان يطبق وفق أصوله وشروطه، وحاله في زماننا، فمن العسير جدا لكثرة الخلل فيه أن أتبعه في هذه العجالة، فما من قضية مما سبق ذكره إلا وقع فيها خلل، ويكفي الناظر في ذلك ما يلاحظه من السباق المحموم لتصحيح الأحاديث، والكثرة البالغة من الأحاديث التي حكم عليها بالصحة أو الحسن، هي عند النقاد الأولين لا تصح، بل إن الباب الواحد يأتي عن الأولين أنه لا يصح فيه شيء، ثم نجد فيه جملة من الأحاديث -أربعة، خمسة- قد صحت عند المتأخرين، فهل وجدت طرق جديدة أو جبت هذا؟ يستحيل ذلك، ومن ادعى هذا فكل الخلل قد تطرق إليه، أو أن الأصول والقواعد قد تغيرت؟ والناقد لا يتهيا للنقد كما هو مطلوب؟ هذا ما أقرره، ويبقى العلاج الوحيد -حتى لا ندخل في دوامة الترقيع والاضطراب- هو العودة إلى النقد وفق أصول وقواعد النقاد الأوائل، وهذا يتطلب جهودا عظيمة، وإزالة عقبات كثيرة، وأهم ذلك إقناع الباحثين والأقسام والمراكز العلمية بهذا، ليستشعروا واقع النقد، ولينهضوا للتغيير، والله الموفق.